ملخص لقانون الإسلام الصادر عام 2015م

لمحة تاريخية:

- يستند الاعتراف الرسمي بالدين الإسلامي في النمسا إلى تاريخ طويل؛ حيث صدر قانون الإسلام في عصر مملكة آل الهابسبورج قبل مئة وثلاثة أعوام (أي عام 1912م).
- خلال موجة الهجرة القوية للمسلمين إلى النمسا والتي بدأت في فترة الستينيات من القرن الماضي (خاصة من تركيا ودولة يوغوسلافيا السابقة) استمر تزايد عدد المسلمين في النمسا.
- يُقدر عدد المسلمين في النمسا حاليًا بحوالي خمسمائة وسبعين ألف مسلم:
  - أي قرابة السبعة بالمئة من تعداد السكان.
  - فضلاً عن أنهم يمثلون ثاني أكبر طائفة دينية بعد معتنقي الدين المسيحي.

الأديان في النمسا والترسيخ القانوني لها: نموذج قائم على الشراكة

تختلف الدول عن بعضها بعضًا في تنظيم العلاقة بين الدين والدولة، إلا أنه من الممكن التمييز بين ثلاثة نماذج رئيسة وهي:

1. الفصل: فصل الدين عن الدولة تمامًا؛ أي أن تقف الدولة على مسافة واحدة من كل الأديان. فالدين شأن شخصي. ولا تقدم الدولة أي دعم للأديان ومن ثم لا تدرس حصص الدين في المدارس الحكومية (كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال).
2. **الربط:** ارتباط الدولة بالدين. وتختلف قوة هذا الارتباط من دولة لأخرى. ومن الممكن أن يسمح قانون الدولة لدين محدد بأن يكون له تأثير معين على التشريع مثل كثير من الدول العربية التي يذكر فيها الإسلام في دساتيرها بوصفه مصدر التشريع. لكن قد يكون الارتباط رمزيًا كما هو الحال في انجلترا حيث يمثل رأس الدولة رأس الجماعة الدينية.
3. الشراكة: وهذا هو المسار الذي اختارته النمسا حيث تظل الدول محايدة بالنسبة للمعتقدات الدينية المختلفة، إلا أنها لا تتعامل معها بوصفها شأنًا خاصًا لمواطنيها بل تضع شروطًا للاعتراف القانوني بالجماعات الدينية التي تقع تحت حماية الدولة بوصفها "شركاء لها" وتتمتع بحقوق وواجبات خاصة. ومن حقوق الطوائف الدينية التي تعترف بها الدولة حصة الدين في المدارس الحكومية والامتيازات الضريبية والقانونية الأخرى لمرافقها مثل أماكن العبادة والمستشفيات والمدارس، ومن الشروط الأساسية للاعتراف هو وجود عدد كاف من معتنقي الدين ومذهب لا يتعارض مع النظام القانوني النمساوي. ويتمتع أتباع الديانات الرسمية وغير المعترف بها بحرية ممارسة شعائرهم الدينية إلا أنهم لا يتمتعون بالحقوق المرتبطة بالاعتراف الرسمي (كما هو الحال في ألمانيا أو النمسا).

ملامح قانون الدين في النمسا

- يمثل دستور عام 1867م الذي كفل حرية العقيدة والضمير وكذلك قانون الاعتراف بالحرية الدينية الذي يرجع لعام 1874م الأساس القانوني لإقرار الأديان والجماعات الدينية.
- يحمي الدستور النمساوي حرية العقيدة على المستوى الفردي والجمعي والقائم على الشراكة.
- تضم النمسا ستة عشر طائفة دينية معترف بها
  - ويتسند هذا الإقرار باستثناء الكنيسة الكاثولوكية (التي تحظى باعتراف تاريخي) إما على قانون خاص أو ضوابط وفقًا لقانون الاعتراف
    - فهناك قانون:
      - للطائفة أو الجماعة الدينية الإسرائيلية
      - للكنيسة اليونانية الشرقية
      - للكنيسة الإنجيلية
      - وقانون للجماعات الدينية الإسلامية
- وتتمتع الطوائف أو الجماعات الدينية مثلا بحق تلقين دروس الدين في المدارس، وتخصم "التبرعات للكنيسة" من الضرائب فضلا عن إعفاء أماكن العبادة من الضريبة العقارية.
- علاوة على ذلك هناك طوائف مذهبية معترف بها رسميًا إلا أن هناك ثمة فارق وحيد ويتمثل في أن الطوائف المذهبية لها حقوق مقيدة مثل إمكانية تسجيل العقيدة الدينية في المستندات(مثل الشهادة المدرسية وبالتالي لا يصبح الأطفال بلا "مذهب عقائدي")

الطوائف الدينية والمذهبية الإسلامية

هناك طائفتان أو جماعتان إسلاميتان في النمسا وهما:

أ. الطائفة الدينية الإسلامية في النمسا والتي حصلت على الإعتراف الرسمي عام 1979م.
ب. الطائفة العلوية الإسلامية في النمسا والتي حصلت على الاعتراف الرسمي عام 2013م.
وهناك طائفة مذهبية إسلامية في النمسا وهي طائفة المذهب الشيعي والتي حصلت على الاعتراف الرسمي عام 2013م.

أهداف القانون:

- ضرورة عدم وجود تعارض بين شعور الفرد بأنه مسلم العقيدة ونمساوي فخور بجنسيته.
- تحمي النمسا حرية العقيدة للمسلمين في النمسا بمقتضى هذا القانون. والصياغة الجديدة لقانون الإسلام تصب بهذا المعنى في مصلحة الطائفة المسلمة وأغلبية الشعب النمساوي على السواء.
- تحدد الصياغة الجديدة حقوق وواجبات الطوائف الدينية الإسلامية وغيرها من الطوائف الأربعة عشر (إجمالي 16 طائفة) في النمسا.

حيثيات إصدار قانون جديد للإسلام

- يرجع تاريخ قانون الإسلام إلى عام 1912م أي من العصر السابق لتأسيس الدستور الاتحادي النمساوي والتنظيمات الحالية العامة الخاصة بالتشريعات الدينية (انظر أدناه)
- عقب انهيار مملكة الهابسبورج عام 1918م ظل القانون ساريًا بعد قيام جمهورية النمسا على الرغم من عدم وجود مسلمين داخل الحدود الجديدة فعليًا في ذاك الوقت. لكن مع استقدام عمالة أجنبية في فترة الستينيات من القرن الماضي استمر تزايد عدد المسلمين حتى عام 2015م ليصل إلى قرابة 570 ألف مسلم.
- أصبحت هناك ضرورة لوضع تنظيم قانوني لمجالات كثيرة للتعايش بسبب هذا التطور. كان قانون الإسلام "القديم" مكونًا من صفحتين ولم يعد مناسبًا للمتطلبات القانونية والاجتماعية الحالية.
- كانت هناك رغبة واضحة للجماعة الإسلامية في النمسا في وضع قاعدة قانونية جديدة.

عملية الإعداد

- قامت وزارة الدولة للتضامن بالأعمال التحضيرية ووضع ركائز الصياغة الجديدة في منتدى الحوار عن الإسلام (عام 2012م)[1]
- تم تنقيح وإعداد قانون الإسلام خلال فترة زمنية بلغت ثلاثة أعوام.
- اشتركت الطوائف الدينية الإسلامية في كل مراحل الإعداد.
- علاوة على ذلك اشترك ممثلون من المجتمع المدني وعلماء مسلمون وخبراء قانونيون.
- دعمت الطائفة العلوية الإسلامية مسودة المشروع من البداية دعمًا كاملا كما وافقت الطائفة الإسلامية على القانون بعد جلسات حوارية عديدة.
- أقر البرلمان النمساوي قانون الإسلام بتاريخ 2015/2/25

ركائز قانون الإسلام الصادر عام 2015م

1. حق التقييم والمراجعة

يحق للطائفة الدينية إرسال التقارير ومقترحات الشؤون المتعلقة بالطوائف الدينية المعترف بها قانونيًا إلى أجهزة التشريع والإدارة، يجب إرسال القوانين واللوائح المتعلقة بالعلاقات القانونية الخارجية الخاصة بالطائفة الدينية لإبداء الرأي وفقًا لفترة زمنية مناسبة بشكل إلزامي.

[1] قام بتأسيس منتدى الحوار الوزير سيباستيان كورتس ورئيس الطائفة الإسلامية عام 2012م حيث اهتم هذا المنتدى المكون من سبع مجموعات عمل وبمشاركة العديد من الخبراء بكل مشكلات التعايش بين المسلمين وأغلبية الشعب النمساوي. وعرضت النتائج على الرأي العام بداية عام 2013م.

2. حماية الأسماء الدينية للجماعات الدينية

تكون الجماعة الدينية هي صاحبة الحق في منح التصريح بإطلاق أسماء (مثل تسمية الجمعيات أو الروابط) تشير إلى جماعة دينية بعينيها. ومن ثم يمكن حماية اسم الدين من الاستغلال.

3. تنظيم "الرعاية النفسية" في المرافق الحكومية (مستشفيات وجيش وهيئات قضائية)

يجب أن يتمتع "المشرف الديني" بتعليم أكاديمي وخبرة وظيفية كافية فضلا عن حصوله على تصريح (تفويض) من الجماعة أو الطائفة الدينية الإسلامية.

4. الأولوية لقانون الدولة

يسري هذا الأمر على كل الطوائف الدينية فلا يسمح بمخالفة المذاهب والمرافق والشعائر للوائح والقواعد القانونية. ويجب أن يكون للطائفة الدينية توجها إيجابيًا تجاه الدولة والمجتمع. من الممكن سحب الاعتراف بالجماعة الدينية في حالة عدم تمتع الطائفة الدينية بتوجها إيجابيًا تجاه الدولة والمجتمع أو شكلت خطرًا على النظام العام أو الأمن العام.

5. دراسات إسلامية

تتعهد جمهورية النمسا بتوفير تدريب علمي لشباب علماء الدين، ومن ثم يستطيع المسلمون الذين يودون العمل كدعاة الحصول على المعرفة الدينية بجامعة فيينا. ويتم تطبيق الجزء العملي بالتعاون مع الجماعات الدينية.

6. مدافن المسلمين

يضمن القانون تحقيق أمن قانوني لمدافن المسلمين القائمة (وعددها اثنين) والمستقبلية.

7. حماية الأعياد الدينية

يتعين حماية الأعياد من منطلق قانون الدين (وليس من منطلق قانون العمل) حتى لا يتم الإخلال بالمراسم الدينية. فلا يسمح على سبيل المثال إقامة حفل لموسيقى روك بالقرب من مسجد أثناء إقامة الصلاة.

8. حظر التمويل الأجنبي

يجب أن يتم تمويل "مزاولة العمل اليومي المنتظم" للجماعة الدينية من الداخل (لكن لا يستبعد تمويل واحد من الخارج مثل الميراث بشرط أن تتم إدارة الثروة في الداخل)

9. شروط المواد الغذائية

يسمح للجماعات الدينية إنتاج المواد الغذائية وفقًا لمعتقدها الديني. ويجب مراعاة الأطعمة ذات الشروط الدينية عند رعاية المسلمين في الجيش والسجون والمستشفيات ودور الرعاية والمدارس الحكومية.

10.واجب الإبلاغ والتسجيل فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بقانون النمسا

على الجماعة الدينية إعلام مصلحة الشؤون الدينية بأهم الأحداث (مثل إجراء انتخابات جديدة وتغيير اللوائح والمذهب)

11.عرض التعاليم ومصادر العقيدة باللغة الألمانية

يجب أن تتميز كل الجماعات الدينية الجديدة في مذهبها عن القائمة فعليًا وكي يتم التحقق من ذلك يجب أن يتوافر مذهب محدد لكل طائفة. ويجب أن تتقدم الطوائف الدينية بعرض لمذاهبها ومصادر العقيدة الأساسية (القرآن) باللغة الألمانية لتسجيلها كطائفة مذهبية.